

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/AC.96/852  
11 September 1995  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة السادسة والأربعون

أنشطة التفتيش والتقييم التي قامت بها مفوضية الأمم  
المتحدة لشؤون اللاجئين

(تقرير مقدم من المفوضية السامية)

أولا - مقدمة

١- شهدت مهمة التقييم في المفوضية تغيرات هامة منذ الدورة الخامسة والأربعين للجنة التنفيذية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأقرت اللجنة التنفيذية خلال تلك الدورة إنشاء وظيفة مدير دائرة التفتيش والتقييم (المفتش) (الفقرة ٢٤ م) من الوثيقة A/AC.96/839. والقصد من هذا التغيير، الذي اقترح لأول مرة في اجتماع اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية المعقود يوم ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ (الوثيقة EC/1993/SC.2/CRP.9)، هو "تمكين المفوضية السامية من أداة إدارة إضافية مرنة ومستقلة ومسؤولة مباشرة أمامها". وبدأت دائرة التفتيش والتقييم عملها في شهر آذار/مارس ١٩٩٥.

٢- وأجرت الدائرة المنشأة حديثاً ثلاث عمليات تفتيش في نيبال والكاميرون ونيجيريا في أواخر ربيع وصيف عام ١٩٩٥. وخططت أربع عمليات تفتيش إضافية لعام ١٩٩٥. أما العمليات المنجزة مؤخراً، فهي تعالج على حد سواء قضايا السياسات والبرامج وأداء المفوضية ومساءلتها.

٣- وبينما يحتمل أن يسفر توحيد مهمتي التقييم والتفتيش عن تحول في التركيز في اتجاه استعراضات العمليات الميدانية في برامج العمل المستقبلية، ظلت أنشطة التقييم خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ على نحو ما خططت. وتضمنت الدراسات التي أنجزت خلال تلك الفترة استعراضاً شاملاً لسياسة وممارسة المفوضية فيما يتعلق بإعادة التوطين، وتحليلاً للنهج المتعدد الولايات في أثيوبيا. كما بدأ إجراء تقييم شامل لسياسة

المفوضية وممارستها فيما يتعلق باللاجئين الحضريين. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى موظفو التقييم استعراضات تشغيلية لأنشطة المفوضية في طاجيكستان، وفي جنوب القوقاز، وفي الصومال، في إطار عمليات عبر الحدود نفذت انطلاقاً من كينيا. ويجري حالياً أتمام تقييم عملية العودة إلى الوطن من موزامبيق.

٤- وأُبلغ في الاجتماع الذي عقدته اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية في حزيران/يونيه عن التقدم المحرز في عمليتي تقييم إضافيتين طلبت إجراءهما اللجنة التنفيذية خلال دورتها الخامسة والأربعين. وقدمت المفوضية إلى اللجنة الفرعية في أثناء ذلك ورقة قاعة مؤتمرات عن "العبر المستمدة" من حالة الطوارئ في رواندا. كما قدمت المفوضية تقييماً موجزاً عن مشروع ضحايا العنف من النساء المنفذ في كينيا. ويجري استكمال استعراض المشروع بالتفصيل.

## ثانياً - دائرة التفتيش والتقييم

٥- إن دائرة التفتيش والتقييم منظمة وفقاً لمبادئ الاقتراح الذي قدمته المفوضية السامية إلى اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (EC/SC.2/70 و Corr.1). وتوجد الدائرة في المكتب التنفيذي ويرأسها مدير برتبة مد - ٢ (المفتش) الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى المفوضية السامية. ويعمل في الدائرة موظف رئيسي وثلاثة موظفين أقدم وثلاثة موظفين من فئة الخدمات العامة.

٦- ومثلما ذُكر في الاقتراح، تتولى دائرة التفتيش والتقييم مهمة إجراء "استعراضات صارمة وشاملة" للأنشطة التشغيلية للمفوضية ولآثارها في بلدان ومناطق معينة، مع التركيز بوجه خاص على العوامل الداخلية والخارجية للمنظمة التي تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفعالية". كما يقوم المفتش باستعراض القضايا التي لم تُعالج معالجة منهجية سابقاً مثل النوعية الشاملة لتمثيل المفوضية، والبيئة التي يعيش ويعمل فيها موظفو المفوضية، وبخاصة معنويات الموظفين وأمنهم. وبينما تركز الدائرة أساساً على العمليات، يجوز لها كذلك أن تستعرض الكيانات في المقر لتقييم كفاءتها في توفير الدعم إلى الميدان. وتواصل الدائرة بالإضافة إلى ذلك القيام بالدراسات من طراز "العبر المستمدة"، والاستعراضات القطاعية، وتقييمات الأنشطة المحددة التي قام بها سابقاً قسم التقييم المركزي. وتقوم المفوضية السامية لدى تلقي التقرير من المفتش بتحديد ما يلزم من تدابير توزيع الملاحظات والتوصيات والمتابعة. وتقدم المفوضية السامية إلى الدورة العادية للجنة التنفيذية تقريراً سنوياً موجزاً عن عمل المفتش.

٧- وجرى استعراض أول على أيدي المفتش في نيبال بسبب عدم وجود حلول دائمة متوقعة للاجئين في ذلك البلد. وفحص التفتيش قضايا برامج وسياسات المفوضية فضلاً عن أدائها في مجالات حاسمة مثل إدارة الموارد وجودة التمثيل. واستعرضت البعثة في الكاميرون آفاق وضع تشريع خاص باللاجئين وكذلك إيجاد حلول دائمة محتملة لمختلف فئات اللاجئين. وفحصت البعثة بالإضافة إلى ذلك إدارة مكتب المفوضية وظروف عيش موظفي المفوضية. وقيّمت البعثة في نيجيريا دور الحماية الذي تضطلع به المفوضية وآفاق الحلول الدائمة. كما استعرضت إدارة المكتب وملاك موظفيه، وكذلك ظروف أمنهم وعيشهم.

### ثالثاً - التقييمات المستكملة

#### ألف - سياسة وممارسة إعادة التوطين

٨- أدت السياسات السخية، ولا سيما السياسات المتبعة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في مجال إعادة توطين أبناء الهند الصينية على نطاق واسع، إلى "الملل من الشفقة" في صف بلدان إعادة التوطين. وساهم الكساد الاقتصادي وتدفقات ملتمسي اللجوء الكبيرة وتزايد كراهية الأجانب في تعزيز تفضيل المجتمع الدولي لعودة اللاجئين طوعاً إلى الوطن. وأتاح استعراض سياسة وممارسة إعادة التوطين تقييماً متعمقاً لجهود إعادة التوطين التي تقوم بها المفوضية، وتضمن الاستعراض مجموعة وافية من التوصيات.

٩- وخلص تقرير التقييم إلى أن إعادة التوطين تظل حلاً دائماً هاماً على الرغم من تقلص الحاجة إليها. وتستلزم المطالبات الراهنة ردوداً أسرع وأكثر تفصيلاً، وهي مطالب تزيد صعوبة تلبيةها بسبب الموارد المحدودة المتاحة الآن داخل المفوضية لتلك الأنشطة. والتحول عن تجهيز عدد كبير من الملفات المتجانسة قلل من الطابع الروتيني لعمل إعادة التوطين بينما يستلزم ذلك التحول عمليات تقييم دقيقة وكثيفة من حيث العمالة لكل حالة على حدة. وستستلزم بالتالي قدرة المفوضية التشغيلية على إعادة التوطين تعزيزاً جوهرياً لتواجه المفوضية بصورة مناسبة التحديات الجديدة.

١٠- كما لاحظ فريق التقييم في أثناء الاستعراض أن معظم بلدان إعادة التوطين تولي أهمية كبيرة لإعادة توطين اللاجئين. وتتوق الحكومات المعنية إلى إجراء مشاورات منتظمة مع المفوضية، ويتزايد تطلع الحكومات إلى المفوضية لتكون في طليعة عملية تحديد اللاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين.

١١- أما فيما يتعلق بقضية دور المفوضية في بلدان إعادة التوطين، فقد أقر التقرير بأهمية تعزيز أولويات المفوضية في مجال إعادة التوطين. واقترح التقرير أن تطور المفوضية إطاراً لإدماج استراتيجيات جمع الأموال والإعلام مع أنشطة إعادة التوطين في بلدان إعادة التوطين الرئيسية. كما ينبغي للمفوضية أن تزيد من التعاون وتقاسم المعلومات مع المنظمات غير الحكومية، وجمعيات اللاجئين والجمعيات الإثنية. وأوصى التقييم بالإضافة إلى ذلك بأن تعمل المفوضية بصورة وثيقة مع الحكومات لتصميم آليات مناسبة في سبيل تعجيل قبول الحالات التي تحددتها المفوضية.

١٢- وقدمت المفوضية استنتاجات التقرير الرئيسية إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية التابعة لبلدان إعادة التوطين الرئيسية.

#### باء - النهج المتعدد الولايات في اثيوبيا

١٣- وبعد مواجهة أزمة إنسانية معقدة في اثيوبيا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، صممت المفوضية استراتيجية ابتكارية لمساعدة اللاجئين والعائدين سميت "النهج المتعدد الولايات" وأصبحت المفوضية داعمها الرئيسي. وعقب مشاورات مكثفة بين المنظمات، أصبح النهج هو إطار السياسات والبرامج المعلن لمواجهة حالات الطوارئ المتصلة بالمشردين داخل اثيوبيا. وكان القصد من الاستعراض الذي جرى في عام ١٩٩٤ هو تحديد

وتحليل المكونات الرئيسية للنهج المتعدد الولايات. وفحص التقرير الطريقة التي أثرت بها مبادئه التوجيهية في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة في بيئة تشغيلية تتميز بتنوع وترابط احتياجات اللاجئين.

١٤- وخلص التقييم إلى أن السبيل العملي، الذي أصبح النهج المتعدد الولايات، مكن المفوضية من تحقيق أقصى استخدام للموارد المحدودة من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة من حيث المساعدة المقدمة إلى لاجئين مستفيدين مختلفين. كما قلل ذلك السبيل من اعتماد المشردين واللاجئين على الخدمات القائمة في المخيمات وشجع المجتمعات المحلية على تنظيم أنفسها من أجل الاستفادة من أنشطة الاعتماد على الذات والأنشطة الإنمائية. أما فيما يتعلق بالتعاون، فقد لاحظ الاستعراض أن جميع الأطراف المعنية بذلت جهوداً كبيرة للتحلي بالمرونة في التشغيل. وأشركت المشاورات الميدانية المنتظمة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيكل الحكومية.

١٥- وأثبت التقرير أن النهج المتعدد الولايات هو إطار للعمل يستند إلى أربعة مفاهيم مركزية، بدلاً من أنه برنامج محدد. والمفهوم الأول هو أنه ينبغي أن تكون المساعدة المقدمة إلى المشردين جهداً تعاونياً فيما بين المنظمات يستفيد من الموارد والخبرة المجمعة. والمفهوم الثاني هو أنه ينبغي أن تتصدى المساعدة للأسباب الجذرية بدلاً من أن تكون مجرد تلبية احتياجات الإغاثة. والمفهوم الثالث هو أنه ينبغي أن تقدم المعونة على أساس الحاجة لا على أساس تصنيف المستفيدين إلى فئات. والمفهوم الرابع هو أنه ينبغي تقديم المساعدة في المجتمعات المحلية عن طريق الهياكل المجتمعية لا كصفقات فردية في مخيمات الإغاثة.

#### جيم - العملية الجارية عبر الحدود الفاصلة بين كينيا والصومال

١٦- اعتبرت بصورة عامة العملية الجارية عبر الحدود من كينيا إلى الصومال من أكثر البرامج ابتكاراً التي نفذتها المفوضية مؤخراً. وتهدف العملية التي خططت في ربيع عام ١٩٩٢ إلى كفالة استقرار المجتمعات المحلية الصومالية في بلدها في سبيل تقليص تدفق اللاجئين إلى كينيا. كما علق مخططو المفوضية الأمل على الحيلولة دون المزيد من التدفقات وعلى تهئية الظروف المؤدية في الصومال إلى عودة اللاجئين طوعاً إلى الوطن. وأنجز في الربع الأخير من عام ١٩٩٤ تقييم للعملية المنفذة عبر الحدود، بتحليل أثرها وكفاءتها وباستخلاص العبر المنطبقة على عمليات مماثلة في المستقبل.

١٧- وخلص الاستعراض إلى أن العملية نجحت في القضاء بسرعة على تدفق اللاجئين من منطقة جيلو الصومالية إلى كينيا. كما حققت العملية أهدافها الوقائية وأقامت استقراراً نسبياً في المنطقة. وبعد مرور أقل من سنتين على بدء تنفيذ العملية، عاد إلى الصومال معظم اللاجئين الذين كانوا قد عبروا الحدود في اتجاه المنطقة الشمالية الشرقية في كينيا.

١٨- وبالإضافة إلى ذلك كان الأثر الناجم عن الأنشطة التي نفذتها المفوضية عبر الحدود في المجتمعات الصومالية أثراً مباشراً. فقد تمكن مخططو العملية من تعجيل وتيرتها ومرونتها بفضل خيار المشاريع ذات الأثر السريع بوصفها أدوات لإعادة التأهيل. وبينما لم تكن جهود إعادة التأهيل المنفذة في إطار البرنامج بارزة فوراً، فسرعان ما استقطبت المشاريع ذات الأثر السريع عناية السكان الصوماليين، سواء أكانوا لاجئين أم مشردين أم مقيمين، وعززت المشاريع العودة التلقائية للعديد من المهجرين.

١٩- وأشار التقرير فيما يتعلق بمستقبل العملية الجارية عبر الحدود إلى أنه بينما قد تنجح استراتيجية مستندة إلى المشاريع ذات الأثر السريع في تعزيز العودة إلى منطقة جيدو الريفية أساساً، فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية القائمة في المناطق الساحلية ما زالت مختلفة وقد تستلزم اتباع نهج مختلف.

#### دال - أنشطة المفوضية في طاجيكستان

٢٠- أثارت أنشطة المفوضية في طاجيكستان اهتماماً ومناقشة على نطاق واسع داخل المفوضية. ويعود قدر كبير من الاهتمام إلى مدى ما تتضمنه العملية من المناهج التشغيلية الرئيسية التي تسعى المفوضية لاعتمادها في أنشطتها في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الاتحاد السوفياتي السابق منطقة جديدة وهامة بالنسبة إلى المفوضية. واقترح الاستعراض المستكمل خلال صيف عام ١٩٩٤ تحليل النهج الابتكارية المتبعة في طاجيكستان وكذلك تقييم كفاءتها وأثرها.

٢١- ولاحظ التقييم أن مساهمة المفوضية في استقرار طاجيكستان وأمنه هي من العناصر التقدمية للغاية في العملية. وقد تحقق ذلك من خلال الجمع بين تواجد المفوضية وأنشطة وساطتها والحماية التقليدية التي تقوم بها. وتمكنت المفوضية من زيادة تأثيرها زيادة كبيرة وتيسير عملها بفضل توفير المساعدة المادية في شكل برنامج إيواء هام.

٢٢- غير أن الاستعراض خلص أيضاً إلى أن أحد أوجه الضعف الرئيسية التي يشهدها المجتمع الدولي في طاجيكستان هو عدم قدرة الأمم المتحدة على تطوير استجابة عملية متكاملة. ونتيجة لذلك، اضطرت المفوضية إلى تحمل حصة من العملية أكبر بكثير مما كان مخططاً أصلاً. ولاحظ التقرير أن عدم وجود استجابة متكاملة منع المفوضية من إعداد التحول من الإغاثة إلى التنمية الذي كان من المفروض أن يتيح تقليصاً حسن التوقيت في حجم مشاركتها. وأوصى التقرير بأن تزيد المفوضية من جهودها في سبيل تحديد بديل مستديم لوجودها وأن تبدأ في تقليص حجم العملية تدريجياً.

٢٣- وعقب التقييم، تم توسيع نطاق المشاورات الجارية مع المنظمات غير الحكومية وكذلك مع المنظمات متعددة الأطراف. وتمكنت المفوضية من تسليم البعض من أنشطتها إلى غيرها، وبالأخص رصد حقوق الإنسان، وهي أنشطة ستتولى الإشراف عليها الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما تمكنت من تسليم مهمة الوساطة مع السلطات المحلية إلى غيرها، وهي مهمة سيتولاها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون في طاجيكستان.

#### هاء - أنشطة المفوضية في القوقاز

٢٤- أصبحت المفوضية في أثناء السنوات الثلاث الماضية تشارك مشاركة كبيرة في تقديم المساعدة إلى المهجّرين في أرمينيا وأذربيجان وفي جورجيا. وقد أسفر استئناف الفتنة الإثنية الهاجعة، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، عن تشرد أكثر من ١,٣ مليون نسمة قسرياً داخل المنطقة. وبطلب من المجتمع الدولي، قدمت المفوضية الإغاثة بأشكال مختلفة إلى أكثر من مليون نسمة. وبعد مواجهة مسائل استراتيجية، طلبت المفوضية استعراض أنشطتها في منطقة القوقاز من أجل تحديد خيارات السياسات في المستقبل. وجرى الاستعراض في بداية عام ١٩٩٥.

٢٥- وخلص الاستعراض إلى أن أنشطة الإغاثة التي تنهض بها المفوضية أحدثت أثراً كبيراً في رفاه المهجّرين، سواء أكانوا لاجئين أم مشردين داخلياً، في جميع البلدان الثلاثة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت برامج المفوضية قطعاً في استقرار المشردين في المناطق التي يمكن تصور اندماجهم محلياً فيها. ومنعت أيضاً التدفقات الثانوية التي قد تزيد من تهديد النسيج الاجتماعي الهش لهذه الدول الجديدة الثلاث. وبالنظر إلى التحسينات المحققة في البلدان الثلاثة، لاحظ الاستعراض ضرورة تحويل التركيز من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى أنشطة إعادة التأهيل والأنشطة السابقة للتنمية.

٢٦- واقترح التقييم في ضوء المسائل المحيطة بالمركز القانوني للمهجّرين في القوقاز أنه ينبغي للمفوضية أن تشارك بحذر وبصورة انتقائية في أنشطة البرامج العامة. وأشار الاستعراض إلى أنه ينبغي للمفوضية أن تلتزم بنشاط مشاركة منظمات أخرى في أنشطة إعادة التأهيل، غير أنه لاحظ عدم وجود شركاء متوافرين بسرعة.

٢٧- وخلص الاستعراض إلى أنه يمكن لاستراتيجية طويلة الأجل تتبعها المفوضية في المنطقة أن تهدف إلى تطوير تخطيط طوارئ مع حكومات المنطقة وكذلك إلى تعزيز بناء المؤسسات وحالة التأهب التقني، بالإضافة إلى أنشطة المساعدة المباشرة. كما لاحظ التقييم حذر استجابة المجتمع الدولي للنداءات الموحدة التي وجهتها إدارة الشؤون الإنسانية.

#### رابعاً - التعيينات الخاصة

٢٨- أقر رسمياً اقتراح في اجتماع اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية المعقود يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بأن تقوم المفوضية في جملة أمور بتنفيذ عملية داخلية عن "العبر المستخلصة" من عملية الطوارئ في رواندا، وكذلك إجراء دراسة يعدها قسم التقييم المركزي عن العبر المتكررة المستمدة من حالات الطوارئ الأخيرة التي تراعي نتائج عملية رواندا. وأبلغت المفوضية يوم ٢٠ حزيران/يونيه اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية بأن دائرة التفتيش والتقييم قامت بتلك العملية. ويقدم في الوثيقة EC/1995/SC.2/CRP.21 موجز عن العبر المستمدة من حالة الطوارئ في رواندا. ولم تُعقد حلقة العمل الشاملة، التي أُرجئت منذ أوائل العام، نظراً إلى استمرار انعدام الأمن في منطقة البحيرات الكبرى، مما حال دون سحب جميع الموظفين الرئيسيين في نفس الوقت. غير أنه سعيًا لتطبيق العبر المستمدة من حالة الطوارئ في رواندا تطبيقاً فورياً، يجري حالياً إعداد تقرير داخلي شامل ذي منحى عملي.

٢٩- وأقرت اللجنة التنفيذية لدى صياغة استنتاجاتها بصدد اللاجئين من النساء والأطفال طلباً مقدماً من اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية بإجراء تقييم مستند إلى النتائج لمشروع ضحايا العنف من النساء المنفذ في كينيا (الفقرة ٢٢ (د) من الوثيقة A/AC.96/839). وقُدّم موجز التقرير إلى اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية (الوثيقة EC/1995/SC.2/CRP.22). وخلص الاستعراض إلى أن مشروع ضحايا العنف من النساء المنفذ في كينيا "بين قدرة المفوضية على إيلاء العناية اللازمة لاحتياجات اللاجئين من الحماية والمساعدة". كما بين المشروع الآثار الإيجابية الإجمالية الناجمة عن العمل الحساس بمسائل الجنسين في صف اللاجئين، وأثبت المشروع الأهمية العملية التي تكتسبها سياسة المفوضية في مجال اللاجئين.

٣٠- وأسفر الجهد الجماعي المبذول من أجل إعداد المبادئ التوجيهية لتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية، وهو جهد نسقه قسم التقييم المركزي السابق، عن استكمال وضع مشروع وثيقة في نهاية عام ١٩٩٤. ثم قام قسم التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ بوضع مشروع ثان. وسيعمم هذا المشروع داخل المفوضية قبل مناقشته في حلقة تدارس من المقرر مؤقتاً أن تعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في أديس أبابا. وستراعي الوثيقة الختامية تعليقات برنامج الأغذية العالمي وتعليقات المنظمات غير الحكومية الرئيسية، ومن المفروض أن تستكمل الوثيقة في نهاية عام ١٩٩٥.

### خامساً - العمل الجاري

٣١- يجري اتمام وضع ورقة مناقشة عن سياسة وممارسة المفوضية فيما يتعلق باللاجئين الحضريين. وتقيم الدراسة تناسب السياسة والممارسة الحاليين وتفحص بعض المشاكل الرئيسية التي تواجه في مكاتب المفوضية في جميع أنحاء العالم. وتقدم الدراسة مجموعة من الخيارات من أجل وضع نهج أرشد وأكثر إنسانية إزاء هذا المجال الصغير إلا أنه مجال معقد في عمل المفوضية.

٣٢- ويجري استكمال تقييم عملية العودة إلى موزامبيق. ويفحص الاستعراض مدى إدماج العبر المستمدة من التقييمات السابقة في عملية التخطيط لعملية موزامبيق. كما يبلغ التقييم عن العبر الإضافية المستمدة من هذه العملية ويفحص صلة هذه العبر بتخطيط وتنفيذ برامج العودة إلى الوطن في أماكن أخرى في العالم.

٣٣- ويجري إتمام تقييم كامل لمشروع ضحايا العنف من النساء المنفذ في كينيا. وسيكون هذا التقرير بمثابة وسيلة إدارة داخلية، وهو تقرير أكثر تفصيلاً بكثير من ورقة غرفة الاجتماعات المذكورة أعلاه.

### سادساً - العلاقات الخارجية

٣٤- ستواصل دائرة التفتيش والتقييم التعاون مع مكتب خدمات الإشراف الداخلي في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما مع وحدات التقييم والرصد والتفتيش المركزية. وستساهم المفوضية مثلما حصل في السابق بتقديم ورقات في مناسبات معنية وكذلك تبادل الآراء والمعلومات مع هذه المكاتب. وستواصل المفوضية بالإضافة إلى ذلك رصد متابعة الدراسة التي تجريها وحدة التقييم المركزي في نيويورك المعنونة "التقييم المتعمق لبرنامج الحماية والمساعدة الدوليتين للاجئين: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين" (الوثيقة E/AC.51/1993/2).

٣٥- وتقيم الدائرة كذلك علاقات منتظمة مع وحدة التفتيش المشتركة في الأمم المتحدة. وتعمل الدائرة الآن بوصفها مركز تنسيق مع المفوضية للرد على الطلبات الواردة من وحدة التفتيش المشتركة وتضع التعليقات على تقارير الوحدة.

٣٦- وتواصل المفوضية التعاون بصورة وثيقة مع عملية التقييم المشترك للمساعدة الطارئة المقدمة إلى رواندا التي بدأ تنفيذها في الربيع الأخير من عام ١٩٩٤ أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومثلت دائرة التفتيش والتقييم في هذا الصدد في الاجتماع الثاني الذي عقدته اللجنة التوجيهية للتقييم في كوبنهاغن يوم ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٣٧- وتعتبر دائرة التفتيش والتقييم تعزيز المشاورات مع وحدات التقييم في هيئات متعددة الأطراف وهيئات حكومية أخرى. وتحقيقاً لهذا الغرض بدأ المفتش يجتمع بانتظام مع نظرائه في تلك الهيئات.

- - - - -